

لمحة حول الانتقالية الديموغرافية في ظل السياسة السكانية في الجزائر

بلحاجي يمينة (طالبة دكتوراه) 1 ، أ.د الوادي الطيب²
^{2.1} جامعة محمد بن أحمد وهران 2 (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2020-04-17؛ تاريخ المراجعة : 2021-02-17؛ تاريخ القبول : 2021-03-31

الملخص

يهدف هذا المقال إلى وصف التحول الديموغرافي وعلاقته بالسياسات السكانية التي انتهجتها الجزائر، حيث تم التطرق إلى التحولات التي مست كل من معدلات المواليد والوفيات وأمل الحياة والنمو السكاني الذي شهدته الجزائر وأهم المحددات التي أدت إلى هذا التحول في البنية السكانية ، منها ما هو اقتصادي واجتماعي وثقافي وحتى السياسة التي انتهجتها الجزائر منذ تطبيق برنامج PNMCD سنة 1983 والتي ساهمت و بشكل كبير في التأثير على مسار ال:نمو السكاني في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الأنثوية الديموغرافية ، التخطيط العائلي الخصوبة منع الحمل الولادات الأسرة

Résumé

Cet article décrit les principales étapes de la transition démographique et ses liens avec les différentes politiques de population adoptées par l'Algérie lesquelles ont eu un impact sur les niveaux des phénomènes de la natalité, de la mortalité et l'espérance de vie. la croissance démographique en Algérie et les principaux facteurs qui ont conduit à cette transformation de la structure de la population, notamment les facteurs économiques, sociaux et culturels. Et même la politique menée par l'Algérie depuis la mise en œuvre du programme national de maîtrise de la croissance démographique en 1983, qui a grandement contribué à influencer sur l'évolution de la croissance démographique en Algérie.

Mots clefs : transition démographique, planification familiale, fécondité, contraception, natalité, famille

مقدمة

تعد ظاهرة التحول الديموغرافي من المواضيع التي تشمل كل الظواهر السكانية من معدل النمو الطبيعي ومعدلات المواليد والوفيات و الخصوبة وحتى ظاهرة الهجرة.

و تعد نظرية الانتقال الديموغرافي للسكان معالجة علمية منطقية للتغيرات وتحولات السكان على امتداد الزمن وذلك ضمن نطاق جغرافي وزمني محددين ،وتشير النظرية إلى أن مؤشرات الخصوبة والوفاة تبدو بمستويات مرتفعة وتتجهان للانحدار إلى مستويات منخفضة نتيجة نمو وتطور الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، بما تشمله من تطور الخدمات التعليمية والصحية والبيئية ومختلف الخدمات الاجتماعية الأخرى للسكان.

وغالبا ما وصفت نظرية الانتقال الديموغرافية بأنها تنتظم في ثلاث مراحل رئيسية ،حيث تبدأ بمعدلات منخفضة نسبيا للنمو السكاني نتيجة لارتفاع معدلات المواليد والوفيات معا.

تتبعها مرحلة الانفجار السكاني التي تتجم عن انخفاض في معدلات الوفيات، وبقاء معدلات المواليد مرتفعة وتنتهي بالعودة مرة أخرى إلى معدلات منخفضة للنمو السكاني، بسبب انخفاض مستويات المواليد والوفيات.

إن الانتقالية الديموغرافية لأي مجتمع بشري ترتبط بالتغيرات السكانية وفقا لمفاهيم ونماذج نظرية الانتقالية الديموغرافية للمجتمعات البشرية ،كما أن التغيرات الديموغرافية يصاحبها تطورات اقتصادية واجتماعية لها نتائجها على

المجتمع ككل و يأتي هذا البحث المستوحى من دراستنا لتتبع مراحل الانتقالية الديموغرافية في الجزائر في ظل السياسة السكانية .

مفهوم التحول الديموغرافي

يعرف حسب القاموس السويسري للسياسات السكانية:

" بأنه نظام ديموغرافي مميز بولادات و وفيات عاليتين متبوعا بعد ذلك بانخفاض الوفيات مما يؤدي إلى زيادة في السكان والتي لا يمكن امتصاصها إلا بانخفاض الكافي لمواليد للحصول على توازن بين المواليد والوفيات "

نظرية الانتقالية الديموغرافية

تعتبر نظرية الانتقالية الديموغرافية من أكثر النظريات شيوعا خاصة في الدراسات الديموغرافية وملخص هذه النظرية أن كل المجتمعات تشهد تحولا ديموغرافيا يتميز بوفيات و ولادات مرتفعة إلى مستوى منخفض يتميز بولادات و وفيات منخفضة حيث تعرف معدلات نمو السكان انخفاضا مستمرا ثم استقرار في النهاية ويحدث هذا التحول الديموغرافي في إطار اجتماعي وثقافي واقتصادي متحول .

شهدت الجزائر كباقي دول العالم تحولا ديموغرافيا سريع منذ 1966 حيث انتقل السكان من مستوى عالي من المواليد والوفيات إلى مستوى منخفض ،وتبدأ أول مرحلة من 1966 إلى 1985 وبقي هذا المعدل في مستويات مرتفعة في تلك الفترة والتي فاقت 3% حيث نلاحظ فرق كبير بين مستويات الولادات والوفيات،ففي الوقت الذي بدأت فيه الوفيات في الانخفاض خاصة بعد تطبيق مجانية العلاج سنة 1974 بالضبط ابتداء من 1977 بحيث تراوحت بين 15% و 17% ،حافظت الولادات على مستوى جد مرتفع فاق في بعض السنوات 50% وهي فترة الانفجار الديموغرافي .

لتبدأ المرحلة الثانية من 1985 إلى غاية 2000 وفيها بدأت تظهر نتائج البرنامج الوطني في التحكم في النمو السكاني وانخفاض في معدلات الولادات من 39,5% إلى 36,19% في الوقت الذي انخفضت فيه الوفيات إلى مستويات أدنى من 8,4% إلى 4,59% . إلى أن وصلت إلى المرحلة الثالثة من 2001 إلى 2010 طيلة هذه الفترة استمر معدل النمو السكاني في الارتفاع ليقف فوق 2% سنة 2010 لأول مرة منذ 1994 في حين ظلت الوفيات بين الاستقرار وتذبذب طفيف في حدود 4%.

السياسة السكانية في الجزائر

مرت السياسة السكانية في الجزائر بعدة مراحل بدأت بعدم الاهتمام الرسمي المبكر والمباشر بمتغير السكان ،فخروجها من حرب طويلة جعل مرحلة ما بعد الاستقلال تتميز بارتفاع كبير للخصوبة والولادات ولقد ظهرت سياسة التسييس الديموغرافي في مؤتمر بوخارست سنة 1974 أين برز جدال بين مؤيدي المعارضين لفكرة تحديد النسل ،وقد تبنت الجزائر الفكرة التي نادى بها المؤتمر باعتبارها مبدأ وأساس لإرسال قواعد التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، وبعد ظهور نتائج تعداد 1977 وتزايد احتياجات السكان الاجتماعية والاقتصادية مقابل تزايد رهيب في عدد السكان .

و اول سياسة سكانية اعتمدها الجزائر كانت سنة 1983 وارتكزت على المحاور التالية :

-تطوير النشاطات المتعلقة بتباعد الولادات .

-تطوير النشاطات المتعلقة بالإعلام و التحسيس والتوعية في مجال التنظيم العائلي.

-تطوير الدراسات والأبحاث حول الخصوبة ومحدداتها.

وما يمكن قوله عن هذه الفترة أن الأهداف التي سطرت لتحقيقها في بداية هذه المرحلة لم تتحقق وأصبح العمل على

خفض معدلات الولادات لبناء اقتصاد فعال قادر على الاستجابة للمتطلبات الاجتماعية للسكان .

وأمام هذه الرغبة نلاحظ إقبال الجزائر على المخطط العالمي حول السكان بمكسيكو سنة 1984 بالموافقة ،وتحولت

بذلك النظرة حول التنظيم العائلي الذي قبلته الجزائر كحق للمرأة في حفظ صحتها إلى سبب ديموغرافي،وعنده تم تطبيق

البرنامج الوطني لتباعد الولادات لحفظ صحة الأم والطفل .

أما المرحلة الثالثة من السياسة السكانية للجزائر تصادفت مع فترة عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي للجزائر بعد مظاهرات 5 أكتوبر 1988، أقيمت الجزائر على مجموعة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي فرضتها الحقيقة المتدهورة لمؤسسات الدولة، وفي خضم هذه الوضعية أهملت السياسة السكانية وأبعدت من خطابات الحكومات التي توالى، ويتأكد هذا الإهمال بالتحاق الأطر المسؤولة عن برنامج السياسة السكانية بوزارة الصحة ضمن إدارة الأسرة التي لم تنشأ إطلاقاً بعد أن كانوا ينتمون إلى وزارة الشؤون الاجتماعية ما بين 1989-1992.

1- نمو السكان في الجزائر

عرفت الفترة الممتدة منذ الاستقلال إلى منتصف الثمانينات في الجزائر نمو ديموغرافيا كبيرا، تجاوز 3% في السنة ، مما أدى إلى مضاعفة عدد السكان خلال أكثر من عشرينين ، بحيث انتقل خلالها عدد السكان من 11 مليون إلى أكثر من 25 مليون نسمة.

و كان معدل النمو الطبيعي بعد الاستقلال يعادل 3,39% لينتقل بعدها في الفترة الممتدة من 1966- 1969 إلى 3,29% وهذه الزيادة السكانية التي شهدتها الجزائر راجعة إلى خفض سن الزواج الذي كان يقدر ب 19 سنة، ولاستدراك الزيادات التي لم تتحقق في الفترة الاستعمارية و بغية تعويض الوفيات ، مما أدى إلى انفجار سكاني بحيث كانت زيادة في معدلات المواليد وانخفاض لمعدلات الوفيات ، وهذا راجع إلى تحسن قطاع الصحة مما ولد مشكلة بداية السبعينات وصاحب هذا الارتفاع انخفاض في الوفيات والذي تسبب في مشكلة الانفجار السكاني سنوات ثمانينات ، بحيث بقي معدل النمو ب 3% إلى غاية نهاية الثمانينات.

والارتفاع الذي شهده معدل النمو الطبيعي راجع لعدة أسباب :

1- عدم تدخل الدولة في السلوك الإنجابي للعائلات من اجل زيادة المواليد و لتعويض النقص الذي شهدته البلاد من جراء الحرب التحريرية وما خسرتة.

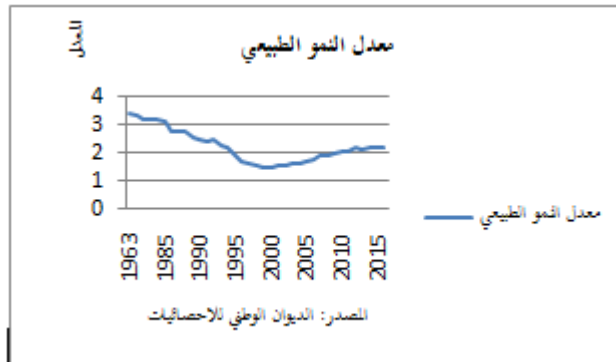
2- الحاجة الماسة إلى اليد العاملة وخاصة بعد خروج المستعمر منها وما خلفه من دمار لكل الهياكل القاعدية التي دمرت خلال الثورة التحريرية، إضافة إلى طبيعة العمل الأساسي للعائلات الجزائرية والتي هي الزراعة التقليدية التي تتطلب اليد العاملة.

3- العادات والتقاليد داخل العائلات المحافظة التي تشجع على الإنجاب .

عرفت هذه المرحلة و في نهاية الثمانينات تطور ملحوظ لاستعمال موانع الحمل في المجتمع الجزائري وتراجع سن الزواج المبكر، الشيء الذي نتج عنه انخفاض ملحوظ وتدرجي في نمو السكان ، بحيث شهد معدل النمو الطبيعي انخفاض إلى غاية بداية التسعينات ليصل إلى 1,68% سنة 1996 ثم 1,52% سنة 1998 وتراجع إلى أن وصل إلى 1,48% سنة 2000 مقارنة بالمعدل الذي لوحظ سنة 1990 والذي قدر ب 2,49% أي انخفاض ملحوظ خلال هذه الفترة التي عرفت عدم الاستقرار الأمني والذي أدى إلى ارتفاع في عدد الوفيات.

إضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي مرت بها بسب انهيار أسعار البترول مع تطور نسب البطالة ، و قلة الاستثمار العمومي في مجال السكنات إضافة إلى المستوى المعيشي والاقتصادي وضعف القدرة الشرائية للعائلات الذي أدى إلى تراجع عن الزواج مما أدى إلى ارتفاع سن الزواج الأول و انخفاض معدلات المواليد.

الشكل 01: تطور معدل النمو السكاني في الجزائر (1963-2016)



2- تطور السكان

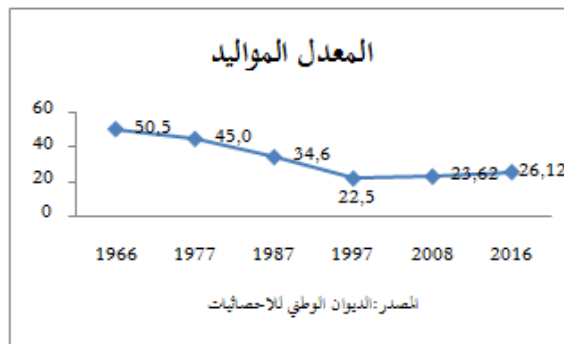
كانت البنية السكانية الجزائرية منذ الاستقلال ولمدة طويلة محافظة على شبابها أي الهرم السكاني بقاعدة عريضة والتي تمثل فئة الشباب التي تحتل أعلى النسب وبقمة ضيقة والتي كانت تمثل فئة المسنين من السكان . لكن في منتصف الثمانينات بدأ شكل الهرم السكاني في التغير بحيث أصبحت القاعدة تتقلص عما كانت عليه لينتقل هذا التغير إلى الفئات العمرية الأكبر سنا بقمة تزداد في التوسع وهذا نظرا إلى زيادة نسبة الشيوخ كنتيجة إلى تحسن المستوى الصحي ومجانية العلاج وتغير نمط المعيشة وذهنيات وسلوكيات المجتمع الجزائري وارتفاع أمل الحياة.

2-1- الولادات

عرفت الجزائر بعد الاستقلال ارتفاعا في نسب الولادات وهذا راجع إلى تحسن المستوى المعيشي للسكان بسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، يعني تغير نمط الحياة عما كانت عليه في الماضي والذي كان يركز على التلاحم والترابط العائلي والاجتماعي وحتى الديني والثقافي ، بحيث لم يساهم بتغيير الذهنيات ونظرته للسلوك الإنجابي، إضافة إلى انتشار المراكز الصحية وتقديم الرعاية الطبية.

ولهذه الأسباب كانت هناك سياسة سكانية تسعى لتنظيم الأسرة وطبقت هذه السياسة لأسباب صحية تخص صحة الأم والطفل ومن هذا المنطلق أسس أول مركز جزائري لتباعد الولادات في سنة 1967 بالجزائر العاصمة.

الشكل 02: تطور معدل المواليد في الجزائر



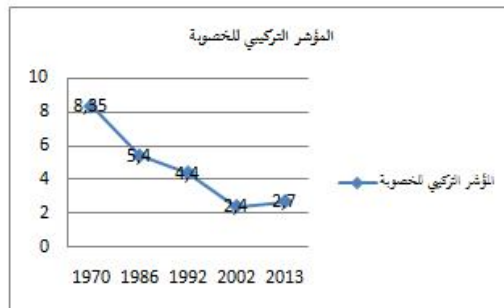
ومن خلال الشكل البياني يتضح لنا أن معدل الولادات في الجزائر كان في حالة تذبذب ، بين الفترات الممتدة منذ الاستقلال إلى سنوات السبعينات و قدر سنة 1966 ب 50,5% لينخفض إلى 45,0% سنة 1977 ، وهذا الانخفاض راجع لعدة أسباب منها تأخر سن الزواج وانخفاض الخصوبة نتيجة استعمال وسائل منع الحمل.

وحسب السياسة السكانية المتبعة من قبل الجزائر خاصة بعد انتهائها لبرنامج تنظيم العائلي PNMCD والمتبع سنة 1983، شهدت معدلات الولادات انخفاض ملحوظ بحيث وصل سنة 1990 إلى 30,94% ليصل إلى 19,36% سنة 2000، وما يلاحظ أن معدل المواليد يبدأ في الارتفاع لكن بشكل بطيء بحيث وصل 24,68% سنة 2010 ليصل بعدها إلى 26,12% سنة 2016 وهذا راجع إلى تراجع عن استعمال موانع الحمل بالإضافة إلى ارتفاع في معدلات الزواج.

2-2- الخصوبة حسب العمر في الجزائر

تعد الخصوبة في الجزائر من أهم محددات التحول والانتقالية الديموغرافية لسكان ويعد العمر من أهم العوامل الأساسية والمتكيفة في مستويات الخصوبة وتوجهاتها لما لديه من تأثير مباشر على الصحة الإنجابية ولما لها تحديد لعدد الأطفال لدى المرأة .

الشكل رقم 03 : يمثل المؤشر التركيبي للخصوبة



CENEAP المصدر: 1987 ص 29
ONS 1994 ص 190
ONS 2004 ص 100
مديرية الصحة 2015 ص 127

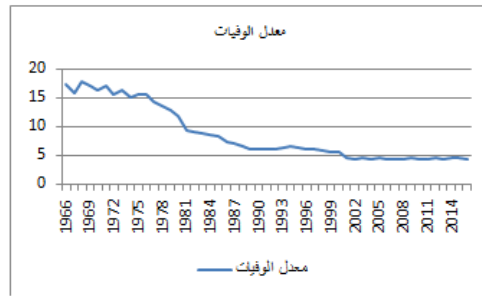
عرف مؤشر الخصوبة التركيبي في سنوات السبعينات أعلى معدلاته بحيث قدر ب أكثر من 8 طفل لكل امرأة وهذا راجع إلى خروج البلاد من الحرب التحريرية وتحسن الأوضاع الأمنية و الزواج المبكر والاستعمال المحتشم لوسائل منع الحمل لينتقل بعدها إلى 4,4 طفل لكل امرأة أي بانخفاض 50% سنوات التسعينات وهذا التراجع في المؤشر راجع إلى عدة أسباب منها ارتفاع سن الزواج الأول وبالتالي تقلص الفترة الإنجابية لدى المرأة وهذا في الفترة الممتدة من السبعينات إلى القرن العشرين

ليصل بعدها إلى 2,4 طفل لكل امرأة وهذا راجع إلى الزواج المبكر والاستعمال المحتشم لوسائل منع الحمل ليصل سنة 2013 إلى ارتفاع طفيف قدر ب 2,7 طفل لكل امرأة وهذا الانخفاض في المعدلات راجع إلى عدة أسباب منها ما هو اقتصادي واجتماعي وثقافي وحتى صحي والمتمثل في ارتفاع المستوى الدراسي للمرأة وخروجها إلى سوق العمل وتغيير ذهنيات المجتمع الجزائري والرغبة في تباعد الولادات وحتى تحديد عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم مما أدى بالأزواج إلى استعمال موانع الحمل .

3- الوفيات

تعد الوفيات من بين الظواهر الديموغرافية التي تركز عليها حركة السكان في الماضي وإسقاطها في المستقبل . فمن خلال معدلات الوفيات يقاس مدى تطور وتحضر المجتمع ومدى تطور قطاعها الصحي والاقتصادي والثقافي، ولمعرفة أهمية الوفيات في آلية الانتقال الديموغرافية في الجزائر يجب التطرق لأهم المراحل التي مرت بها معدلات الوفيات .

الشكل 04: تطور معدل الوفيات في الجزائر (1966-2016)



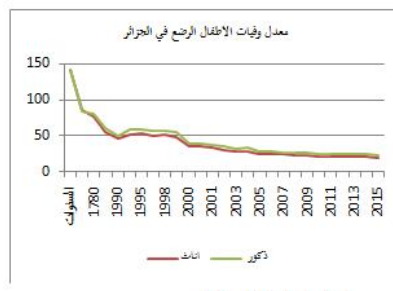
المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

3-1- معدل الوفيات : عرفت معدلات الوفيات في الجزائر ارتفاعا خلال الفترة الاستعمارية لكن بعد الاستقلال بدأت بالانخفاض نتيجة لتحسن القطاع الصحي والتكفل الصحي ومجانبة العلاج وبرامج التلقيحات الإجبارية، مما ساهم في انخفاض معدلات الوفيات خاصة وفيات الأطفال الرضع مما اثر على معدل العام للوفيات. قدر معدل الوفيات بـ 17,41% سنة 1966 لينخفض بشكل بطيء سنة 1970 إلى مستوى 16,45% واصل في الانخفاض ليصل سنة 1980 إلى 11,77%. في فترة 10 سنوات انخفض المعدل بنصف المعدل ليصل سنة 1990 إلى 6,03% ثم 4,56% سنة 2001 ويواصل بانخفاض لكن ببطء جدا وينسب متقاربة وقدر سنة 2016 بـ 4,42% .

3-2- معدل وفيات الأطفال الرضع : حسب الشكل البياني رقم 04 يتضح لنا أن وفيات الرضع في الجزائر كانت مرتفعة بحيث قدرت بـ 142% سنة 1970 وهذا راجع إلى نقص الرعاية الصحية وحالة الجهل والفقر وانعدام الثقافة الصحية في أوساط العائلات الجزائرية.

بعدها بدأت نسبة وفيات الرضع بالانخفاض بحيث وصلت سنة 1990 إلى 60% لتنتقل بعدها إلى 38,9% سنة 2001 واستمرت في الانخفاض لتصل سنة 2016 إلى 22,4% وهذا راجع إلى تحسن قطاع الصحة وانتشار الوعي الصحي في العائلات الجزائرية ويمكن تفسير هذا التراجع إلى حملة البرامج التحسيسية والتوعية التي قامت بها الجزائر مثل برامج التلقيحات الإجبارية إضافة إلى ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة .

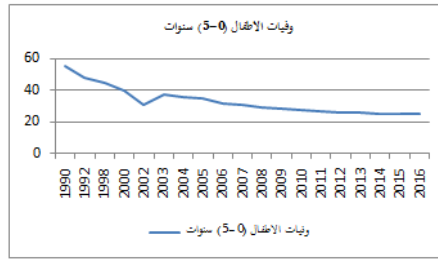
الشكل 05: تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في الجزائر (1970-2015)



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

3-4- وفيات الأطفال دون الخامسة : يعتبر معدل الوفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات هي كل وفات وقعت دون الوصول إلى عيد ميلاد الخامس للطفل، فهي معيار لتطور أو تخلف الدول ومدى النهوض بالاقتصاد الدولة والسعي وراء تنمية مستدامة.

الشكل 06: معدل وفيات الأطفال دون الخامسة في الجزائر (1990-2016)



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

بحيث ما يلاحظ على الرسم البياني لمعدلات للوفيات انه في سنة 1990 عرف المعدل ارتفاع ملحوظ بحيث قدرت ب 55,7% ليبدأ بتناقص التدريجي بحيث قدر سنة 1998 ب 44,9% لينتقل بعدها إلى 29,7% سنة لينتقل بعدها إلى 26,1% سنة 2008 وقدر ب 25,4% سنة 2016.

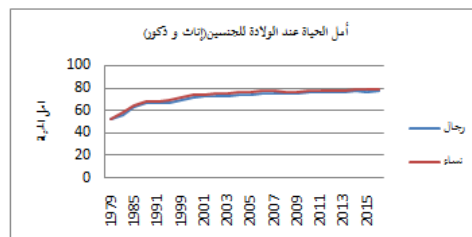
4- وفيات الأمهات

كانت معدلات وفيات الأمهات خلال الحمل والولادة و الأربعين يوما التي تلي الولادة عالية سنوات السبعينات، بعدها تراجعت حسب المسح اجري سنة 1999 أن وفيات الأمهات عند النفاس بلغ 117,4%. عرفت وفيات الأمهات تراجعا ب 153 نقطة خلال 22 سنة وهذا ما يفسر إن معدل وفيات الأمهات هو مؤشر يستعمل في مجال التقدم الاجتماعي لأي بلد، فالجزائر من البلدان التي اهتمت بصحة الأمهات عبر البرامج الوقائية التي تهتم بصحة الأم والطفل مند الاستقلال، وقد خصص قسط من هذا البرنامج لتخفيف من الوفيات ومن بين التوصيات التي أوصت بها وزارة الصحة والسكان عبر قراراتها وأنشطتها هي الحد والتوجيه على الولادة في وسط طبي يكون مهياً بالوسائل المادية منها والبشرية المؤهلة، كل هذه الإجراءات أدت إلى خفض معدل وفيات الأمهات.

5- أمل الحياة عند الولادة

أمل الحياة هو العمر عند الولادة ومتوقع إلى عدد السنوات التي قد يعيشها الوليد حديث الولادة، أمل الحياة الذي يشمل متوسط عدد السنين التي يمكن أن يعيشها جيل من نفس الأشخاص المعرضين لنفس الظروف المعيشية. ومن خلال التمثيل البياني عرفت الجزائر معدلات جد منخفضة لأمل الحياة بعد الاستقلال بحيث قدر ب 50,34 سنة للجنسين وهذا بعد مرور عشرية بعد الاستقلال لينتقل بعدها إلى 62,43 سنة عام 1983 وذلك من خلال الجهود المبذولة من طرف الدولة وتمثلة في تحسين أوضاع السكان من خلال تحسين قطاع الصحة ليصل بعدها إلى 66,3 سنة عام 1990، بعدها انتقل إلى 71,5 سنة عام 2000 وليصل في سنة 2017 إلى 77,1 سنة.

الشكل 06: أمل الحياة عند الولادة للجنسين (إناث و ذكور) في الجزائر (1979-2016)



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الخاتمة

ما يمكن استخلاصه من خلال مسار حركية الانتقالية الديموغرافية في الجزائر و في ظل السياسة السكانية أنها تميزت بمستويات معدلات مرتفعة للمواليد والوفيات بعد الفترة الاستعمارية ،أي أنها انتهجت مسار نظرية الانتقال الديموغرافي في مرحلتها الأولى وهذا الارتفاع في المعدلات نتيجة الحرب التحريرية التي شهدتها البلاد . شهدت المرحلة الثانية من النظرية والتي بدأت في منتصف الثمانينات وما صاحبها من انتهاج وتطبيق لبرامج الصحية التي تخدم صحة الأم والطفل ،والتي ساهمت في خفض معدلات المواليد من خلال تطبيق البرامج الصحية الخاصة باستعمال موانع الحمل و ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة وخروجها إلى العمل إضافة إلى ارتفاع سن الزواج الأول، كلها عوامل ساهمت في خفض معدلات المواليد . شهدت آخر مرحلة من نظرية الانتقال الديموغرافي انخفاض في كلتا معدلات الوفيات والمواليد ولكن معدلات المواليد عرفت ارتفاع نتيجة لعدة عوامل سوسيوديموغرافية وثقافية ساهمت في تغيير مسار الانتقالية وذلك لاستدراك الزيجات والمواليد .

قائمة المراجع:

- 1- عرض بالمساعدات التي قدمها صندوق الأمم المتحدة لنشاطات السكانية لمشاريع المرأة والسكان والتنمية, قسم المرأة والشباب صندوق الأمم المتحدة للنشاطات سكانية (1969-1979)
- 2- LOUADI. T, Les déterminants de la baisse de la fécondité en Algérie, revue des sciences humaines-université Mohamed Khider biskra N° :24. mars 2012.
- 3-AÏSSA. D ,ABDELKARIM .F ,la transition démographique en Algérie , revue des sciences-humaines Mohamed khider Biskra n° :10 .novembre 2006
- 4-Rachida benyahia ,Aperçu sur le schéma de la croissance démographique en Algérie, revue des sciences – humaines , université mentouri constantine ,n°34 décembre 2010 .
- 5-Situation démographique de l'Algérie
- 6- ABDELKARIM .F,Transition démographique et politique de population en Algérie , des sciences – humaines université d'Oran n° 16 juin, 2007.
- 7-ONS données statistiques ,démographie Algérienne n° 623 ,2012.
- 8-ONS données statistiques ,démographie algérienne n° 658 ,2013.
- 9- ONS données statistiques, démographie algérienne 2014 .
- 10- ONS données statistiques , démographie Algérienne 2016.
- 11-Politique nationale de population a L'Horizon 2010 .
- 12- Secrétariat d'état à l'annuaire statistique de l'Algérie .Alger. Plan (1975).

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

ط.د بلحاجي يمينة أ.د : الوادي الطيب ، (2021)، لمحة حول الانتقالية الديموغرافية في ظل السياسة السكانية في الجزائر المسدن ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 13(01)/2021، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 255-262.